

## **البند السابع عشر:**

دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية.

## مذكرة شارحة

### بشأن

## دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية

### عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (2020/2/58) بتاريخ 2020/2/10، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، تطلب خلالها عرض موضوع "دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية" على جدول أعمال الدورة (53) لمجلس وزراء الصحة العرب، وقد أرفقت المندوبية بمذكرتها المشار إليها مذكرة شارحة في هذا الشأن.
- تم عرض الموضوع على الدورة (53) لمجلس وزراء الصحة العرب التي عقدت بتاريخ 2020/2/27، وأصدر المجلس القرار رقم (20) بشأن "دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية"، والذي نصت فقرته الثانية على "تكليف الأمانة الفنية بالعمل على رفع هذا الموضوع للعرض على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية القادمة".
- تنفيذاً لذلك، تم عرض الموضوع على الدورة (106) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر المجلس القرار رقم (2279) بتاريخ 2020/9/3، الذي تضمنت فقرته الثانية الإحاطة علماً بإضافة موضوع "دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية" ضمن الموضوعات المقترحة تضمينها في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31). وقد أكد المجلس خلال دوراته المتعاقبة (107-109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عن المجلس في هذا الشأن القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.
- بناءً على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (470/22) بتاريخ 2022/6/2، إلى المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، تطلب موافاتها بنسخة محدثة من المذكرة الشارحة ومشروع القرار الخاص بهذا الموضوع، حتى يتسنى عرضه على الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بإعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة في صورته النهائية.
- وفي هذا الإطار تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (100/1089) بتاريخ 2022/6/9، من المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية، مرفق بها نسخة محدثة من المذكرة الشارحة الخاصة بموضوع "دعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والإنسانية" (مرفق).
- بعرض هذا الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

The Permanent Mission  
of The Republic of Yemen  
to The League of  
Arab States




الجمهورية اليمنية  
العضو المؤسس  
للجامعة العربية  
لدى  
جامعة الدول العربية

التاريخ ٦ / ٩ / ٢٠٢٢ م

الرقم ١٠٨٩ / ٢٠٢٢ م

تهدي المندوبية السدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية أطيب  
تحياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ( إدارة الصحة والمساعدات الانسانية )... الموقرة..

بالإشارة الى مذكرة الامانة العامة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٢ م. وتنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس  
وزراء الصحة العرب رقم "٢٠" في دورته العادية (٥٣) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٧ والذي اقر تكليف الامانة العامة  
بالعمل على رفع مشروع قرار بدعم الجمهورية اليمنية لمواجهة التحديات الصحية والانسانية لتضمينه  
الى مشاريع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمّة ٣١.  
وعليه نرفق لكم مشروع القرار والمذكرة الشارحة المحدثه..

وتستنم المندوبية السدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية هذه  
الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها...  




07951

09 JUN 2022

## مذكرة شارحة بشأن الوضع الصحي والإنساني في الجمهورية اليمنية

### مقدمة الى اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيرية

#### للقمة في دورتها ٣١

##### عرض الموضوع :

- إن النظام الصحي في اليمن لا زال يواجه الكثير من المصاعب التي تحد من قدرته على مواجهة التحديات الكبيرة الناجمة عن الحرب وتداعياتها وما نتج عن ذلك من عدم استقرار سياسي واقتصادي ادى الى تدهور الخدمات الاجتماعية بشكل كبير ، حاليا خدمات الرعاية الصحية الأساسية لا تلبى الاحتياجات الملحة لاغلب السكان المقدر عدده ٣٠ مليون نسمة .
- على الرغم من الجهود المبذونة في اصلاح وترميم واعادة تأهيل المؤسسات الصحية التي تعرضت للاضرار(٢٧٤) جراء الحرب المستمرة منذ ما يقارب ثمان سنوات إلا أنه ووفقا للتقارير والتقديرات الصادرة عن المنظمات الاممية فان ما يزيد عن نصفها تعاني من القصور في تلبية خدماتها بسبب النقص الحاد في الادوية والمستلزمات الطبية والكوادر الصحية العاملة.
- لا يتقاضى العاملون الصحيون رواتبهم في المناطق التي تخضع للسلطة الانتقالية منذ سنوات بينما يتقاضى العاملون الصحيون رواتبهم في المناطق الخاضعة للسلطة التشريعية الا انها لا تلبى الحدود الدنيا للاحتياجات الاساسية لهم ، فضلا عن تعرض العديد منهم لاصابات مباشرة ما ادى الى تسرب الكثير منهم داخليا وخارجيا
- ازدياد العبء المرضي جراء اصابة عشرات الالف من المواطنين لفئات عمرية مختلفة بغض النظر عن النوع الاجتماعي بالعديد من الامراض السارية وكذا امراض سوء التغذية التي يمكن الوقاية منها وعلاجها كما ان الالف منهم يموتون بسبب اصابتهم بالامراض غير السارية ( المزمنة) لعدم توفر الادوية الخاصة بعلاجهم بصورة منتظمة وكافية (ادوية المناعة، زارعي الاعضاء ، الاورام، متطلبات غسيل الكلى).
- ان اعداد الجرحى تزايد بشكل مضطرب بسبب استمرار المواجهات المسلحة في مناطق مختلفة من البلاد ما يقف من الاعباء الاقتصادية ويتسبب بحرمان المجتمع من خدماتهم.
- ان من اهم التحديات التي تواجه النظام الصحي في البلاد ان الكثير من الاوبئة والامراض الفتاكة والتي كانت بلادنا قد تخلصت منها في سنوات ما قبل الحرب ، قد

عادت للظهور مجددا نتيجة انتعاجات البيئة والاقتصادية للحرب وكذلك رفض السلطات الانقلابية للقيام بالاجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة لبعضها مثل ( رفض تنفيذ الحملات الوطنية الطارئة للتحصين ضد وباء شلل الاطفال وايضا منع التحصين الروتيني في بعض مناطق البلاد).

- بحسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فان التقارير الدولية تشير الى ان اكثر من ٢٤ مليون مواطن يماني يحتاجون الى المساعدة ، وان اكثر من ١٨ مليون انسان يعانون من نقص في المياه والصرف الصحي ، كما ان قرابة ٢٠ مليون انسان في اليمن يفتقرون للرعاية الصحية
- ان النظام الصحي في الجمهورية اليمنية يتطلب المزيد من الدعم بجميع أشكاله من جميع الأشقاء والاصدقاء والمنظمات الدولية ذات العلاقة لكي يتمكن من سد الفجوات الهائلة الناجمة عن الاوضاع الصحية السابقة الذكر.
- من ما سبق ذكره يتضح لنا ان النظام الصحي في بلادنا لا يزال بحاجة ملحة لمزيد من الدعم لمواجهة الاوضاع الصحية الطارئة وتفعيل الجانب التنموي له.
- ان الحكومة اليمنية اذا تعرب عن شكرها وتقديرها للدول الاعضاء في جامعة الدول العربية التي قدمت الدعم والمساعدة لبلادنا خلال السنوات الماضية تحت الجميع على مواصلة الدعم وتوسيع نطاقه تلبية للاحتياجات المتزايدة.